تحقيقات أبي حفص الفاسيّ (ت:١١٨٨هـ) في حاشيته على مغني اللبيب، وموقفه من الخلاف النحويّ: دراسة وصفيّة

الباحث الأوّل: يوسف وهيب عيدان
قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق
you22a1003@uoanbar.edu.ir

الباحث الثاني: أ. د: بيان محمّد فتاح
قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق
Bamofa78@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: توثيق الآراء، أبو حفص الفاسيّ، بغية الأريب، الخلاف النحويّ.

كيفية اقتباس البحث

عيدان ، يوسف وهيب ، بيان محمّد فتاح، تحقيقات أبي حفص الفاسيّ (ت:١١٨٨هـ) في حاشيته على مغني اللبيب، وموقفه من الخلاف النحويّ: دراسة وصفيّة ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Abi Hafas- Al-Fasi's (D. 1188 AH) Inquiries Into His Entourage To The Labib Singer And His Attitude To Grammatical Discord: A Descriptive Study

First Researcher : Yousief Wahib Eidans Youssef Wahib Eidans
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Anbar University, Ramadi, Iraq

Second Researcher: Prof. Dr. bayan Mohammed fataah
Department of Arabic Language, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq

Keywords : documenting opinions, Abu Hafs al-Fasi, in order to rip, grammatical disagreement.

How To Cite This Article
Eidans, Yousief Wahib Eidans Youssef Wahib, bayan Mohammed fataah , Abi Hafas- Al-Fasi's (D. 1188 AH) Inquiries Into His Entourage To The Labib Singer And His Attitude To Grammatical Discord: A Descriptive Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

This research deals with the investigation of Abu Hafs Al-Fasi (d. 1188 AH) on the attribution of grammatical opinions mentioned in the book Mughni Al-Labib in his commentary entitled (Bughyat Al-Areeb fi Tawshih Masa'il Mughni Al-Labib), and also deals with his position on some issues of grammatical disagreement represented in the preferences and responses and the statement of the grammatical doctrine in this commentary. The research aims to show the scientific personality of Sheikh Abu Hafs Al-Fasi and to clarify his position in verifying the attribution of opinions and reviewing them in their sources before confirming or denying their attribution, in addition to clarifying his scientific position represented in the preferences and responses and clarifying his inclination in his own grammatical opinions towards the

verified grammarians as he called them. The research relied on the descriptive approach in studying the topics, and we presented the author's texts that highlight the research objectives in stating his position to reach a result indicating that this author is one of the most reliable and accomplished scholars of the Arab Maghreb in the field of Arabic grammar.

The sheikh took great care to document the texts and indicate their locations in the sources from which he quoted. The research revealed that despite the sheikh's objections to and rebuttals to many scholars' opinions, he maintained a high degree of politeness and humility.

الملخص

يتناول هذا البحث تحقيق أبي حفصٍ الفاسيّ (ت١١٨٨هـ) نسبة الآراء النحوية التي وردت في كتاب مغني اللبيب في حاشيته المسمّاة بـ **(بغية الأريب في توشيح مسائل مغني اللبيب)**، وتناول أيضًا موقفه من بعض مسائل الخلاف النحويّ المتمثلة في الترجيحات والردود وبيان المذهب النحويّ في هذه الحاشية.

ويهدف البحث إلى إظهار الشخصيّة العلميّة للشيخ أبي حفصٍ الفاسيّ وبيان مكانته في التحقّق من نسبة الآراء ومراجعتها في مصادرها قبل تأكيد نسبتها أو نفيها، فضلًا عن بيان مكانته العلميّة المتمثّلة في الترجيحات والردود وبيان مَيله في آرائه النحويّة الخاصّة إلى المحقّقين من النحويّين كما كان يسمّيهم.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفيّ في دراسة المباحث، وقد عرضنا نصوصَ المؤلّف التي تبرّز أهداف البحث في بيان مكانته لنصل إلى نتيجةٍ تَشِي بكون هذا المؤلّف من أعلام المغرب العربيّ المحقّقين الثقات في ميدان النحو العربيّ.

اعتنى الشيخ كثيرًا بتوثيق النصوص وبيان مواضعها في المصادر التي نقل منها. تبيّن في البحث أنّ الشيخ على الرغم من اعتراضه على كثيرٍ من آراء العلماء ورده عليهم لكنّه التزم درجة عاليةً من الأدب والتواضع.

المقدّمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهِهِ وعظيمِ سلطانِهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيّد الأوّلين والآخرين نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فممّا لا شكَّ فيه أنّ اللغةَ العربيّة هي من أشرف اللغات وأسماها، فقد اختارها الله عزَّ وجلَّ لتكون لغة آخر دين سماويّ، وقد هيّأ لها مَن يحفظُها ويكتبُ فيها من النفائس التي ما زال كثير منها لم يرَ النور، فالواجب على طلبة العلم بذلُ ما بوسعِهم من أجل الإسهام في إحياء هذا

التراث العظيم، ويُعَدُّ علمُ النحو الوسيلة التي تصون اللسان من اللحن، والقلم من الزلل، ولهذا اعتنى به العلماء الأوائل أيّما اعتناء، فقد اعتبروه وسيلة يُسلم بها من هجنة اللحن وتحريف القول، وقد وقفنا على نسختين خطّيّتين لإحدى حواشي مغني اللبيب النفيسة من تأليف الشيخ المغربيّ أبي حفصٍ عمر بنِ عبد الله الفاسيّ المتوفّى سنة (١١٨٨هـ) وهي بعنوان: **(بغية الأريب في توشيح مسائل مغني اللبيب)** وحُقّقتْ في قسم اللغة العربية بكلّيّة الآداب في جامعة الأنبار، وقد وقفنا على جهود طيّبة للمؤلّف في تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها وموقفه من مسائل خلافيّة نحويّة، وجاء هذا البحث ليتناول هذه الجهود في دراسة وصفيّة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد تعريفيّ بصاحب الحاشية الشيخ أبي حفصٍ الفاسيّ، وتعقبُها خاتمة تضمّنت أهمّ نتائج البحث، ثُمّ ثَبَتٌ بمصادر البحث ومراجعه.

أمّا المبحث الأوّل فتناول تحقيقات أبي حفصٍ الفاسيّ لمسائل مغني اللبيب.

وأمّا المبحث الثاني فخُصِّص لموقف الشيخ من مسائل الخلاف النحويّ في بغية الأريب، وفيه مطلبان: **الأوّل:** في ترجيحات أبي حفص الفاسيّ، و**الثاني:** في ردوده.

وكان المبحث الثالث لدراسة مذهبه النحويّ.

وختامًا نسأل الله العظيم أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد

التعريف بالشيخ أبي حفص الفاسيّ:

هو أبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف بن العربيّ[١]، وقد أطلقتْ عليه الكتب التي ترجمتْ له عدّة ألقاب تبيّن منزلته السامية بين أقرانه، منها: الشيخ، والإمام، وسلطان المحقّقين، والتحرير، وغيرها[٢].

وقد انتسب إلى مسقط رأسه مدينة فاس بالمغرب العربيّ، وانتسب أيضًا إلى قبيلته فقيل: الفِهريّ، ولم يكن يحبُّ أن يذكر تاريخ ولادته اقتداءً بالسلف كمالك والشافعيّ، وقد كتب في ذلك شعرًا، إذ يقول:

المـرءُ يُسـألُ دائمًـا عـن سنّـهِ ... والـرأيُ والـمالُ المسـوّدُ مَـن يسـودْ

فـإذا سُئلتَ فـلا تُجـبْ عـن واحـدٍ ... خـوفَ المُكـذِّبِ والمُكفِّـرِ والحسـودْ[٣]

لكنّ الدكتور محمّد الأخضر ذكر ولادته في سنة ١١٢٥هـ[٤]، وقد نشأ وتتلمذ في حجر والده العالم الجليل أبي محمّد عبد الله بن عمر، وكذلك على يد قريبه أبي عسريّة، ثم انتقل بعد ذلك إلى حِلق العلم فأخذ عن شيوخ كُثر في مختلف العلوم[٥]، وقد أخذ عنه كثير من طلبة العلم[٦].

وقد ترك الشيخ – رحمه الله– الكثير من المؤلفات في تخصصات شتى، فنراه قد ألّف في علم القراءات، وفي مصطلح الحديث، وكذلك في النحو وغيرها[٧]، ومع كونه عالمًا موسوعيًّا فقد كان يقول الشعر، وله في ذلك ديوان كبير[٨]، فمن أشعاره في الزهد قوله:

لا تعتِبَنَّ على دهرٍ تُساءُ به ... فما على الدهر من عُتْبٍ ومن عذلِ
واستغنِ بالله لا يُغنيكَ ما جمعتْ ... أيدي الأنامِ وغيرَ الله لا تسلِ
وكيف تسألُ عبدًا لا غناءَ له ... أم كيف تسألُ ذا فقرٍ وذا بخلِ
ما اعتضتَ عن بذلِ ماء الوجه من عوضٍ ... يومًا ولو نلتَ ما ترجوه من أملِ[٩]

أمّا وفاته فقد أجمعت المصادر على أنّه توفّي يومَ الخميس آخر يوم من شهر رجب سنة ١١٨٨هـ، رحمه الله وتغمده بواسع رحمته[١٠].

المبحث الأوّل

تحقيقات أبي حفص الفاسيّ في بغية الأريب

قدّمنا فيما سبق موجزًا عن سيرة الشيخ أبي حفص الفاسيّ ومكانتِهِ العلميّة، وفي هذا المبحث سلّطنا الضوء على تحقيقات الشيخ أبي حفص في هذه الحاشية، فمن يقرأ فيها يجد مؤلِّفَها من المحقّقين المدقّقين، إذ لا يترك مسألة فيها نسبةُ رأيٍ إلّا ويقف عندها ليوثّقها ويحقّق صحّة هذه النسبة، وهذا الأمر يعطي لهذا الكتاب قيمةً كبيرةً؛ لأنَّ نسبة الآراء خطأً تنتقل بين المؤلّفات على حالها من دون تغيير، حتّى تُنسَى النسبة الصحيحة، ولعلَّ تحقيق هذه المسائل وتوثيقها يعطينا الثقة للحكم على الشيخ أبي حفص بكونِهِ من المحقّقين الموثوقين، ومن تحقيقاته في هذه الحاشية ما يأتي:

١. من ذلك ما جاء في مسألة واو الجمع في نحو: (الرجال قاموا) فقد ذكر ابن هشام أنّها اسمٌ، في حين يرى الأخفش والمازنيّ أنّها حرفٌ، والفاعل مُستتر[١١]، فقال الشيخ: «الذي في التسهيل أنّ المخالفَ في اسميّة الواو هو المازنيُّ لا غيرُ، وأنّ الأخفشَ موافقٌ للجمهور، وإنّما خالفَ في الياءِ، ولفظُهُ: وليس الأربعُ – يريد الواو والألف والياء والنون – علاماتٍ والفاعلُ مُستكِنٌّ، خلافًا للمازنيِّ فيهنَّ وللأخفشِ في الياء»[١٢].

٢. ذكر ابن هشام أنّ ابن مالك يرى أنّه يتعيّن مُرادفة (هل) لـ (قد) إذا دخلت عليها الهمزة، وقد أيّد زعم مَن قال: إنّ الزمخشريّ يرى أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلًا، وقال هذا هو

الصواب عندي[١٣]، فعلّق الشيخ عمر بقوله: «لا منافاة بين ما في المفصّل وما في التسهيل؛ لأنّ صاحبَ المفصّل أثبتَ أنّها بمعنى (قد) بحسب الوضع وجعل معنى الاستفهام عارضًا لها، تضمّنتهُ لكثرة استعمالها مقرونة بالهمزة، كما سبق للرضيّ، وهو صريح كلام سيبويه، وصاحبُ التسهيلِ عيّنَ الترادف بين (هل، وقد) ؛ لأنّها حينئذٍ تكونُ غير متضمّنة لمعناها، فإنْ لم تدخل عليها فتارةً تكون كذلك، أي: غيرَ متضمّنةٍ لمعنى الاستفهام، كما في الآية[١٤]، وتارة تتضمّنُهُ وهو الغالب، ولا منافاةَ بين هذا وكونِها موضوعة لمعنى (قد) بحسب الأصل، فلا تخرج أبدًا عنه في الاستعمال الحقيقيّ، ومتى جُرّدت عنه كان الاستعمال مجازيًّا»[١٥].

٣. ومن ذلك ما جاء في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين، فقد منعه سيبويه[١٦]، فقال الشيخ معلّقًا: «وهاهنا بحثٌ، وهو أنّ سيبويه قال: وتقول: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ)، وإن شئتَ نصبتَ، و(بيضاء) في موضع جرٍّ، كأنّك أظهرت (كلّ) فقلتَ: (ولا كلَّ بيضاءَ)، قال أبو داود[١٧]:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقّدُ بالّليلِ نارا[١٨]

استغنيتَ عن تثنية (كلّ)؛ لِذكرِكَ إيّاهُ في أوّل الكلام، ولِقلّة التباسِهِ على المخاطب، وجاز كما جاز في قولِك: (ما مثلُ عبدِ الله يقول ذلك ولا أخِيه)، وإن شئتَ قلتَ: (ولا مثلُ أخيه)، فكما جاز في جمع الخبر، كذلك يجوزُ في تفريقِهِ، وتفريقُهُ أن تقول: (ما مثلُ عبدِ الله يقول ذلك ولا أخيه يَكرَهُ ذلك)، ومِثلُ ذلك: (ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذلك)، فكما جاز في هذا جاز في ذلك. انتهى. فظاهرهُ جوازُ العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنّ (بيضاء) معطوفٌ على (سوداء)، فيكون معمولًا للمضاف وهو (كلّ)، و(شحمة) معطوف على (تمرة)، فيكون معمولًا بالنصب لـ(ما)، إلّا أن يُجاب بأنّه على تقدير مضاف كما يُنبئُ عنه قوله: (كأنّك أظهرت كل... إلى آخره) فإن قيل: يأباهُ قوله بعدُ: وجاز كما جاز في قولك: (ما مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخِيه)، إذ لا يصحُّ تقدير المضاف قبل أخيه؛ لاتّحاد الخبر وهو قوله: (يقول ذاك). أُجيبَ: بأنَّ هنالك خبرًا محذوفًا مثلُ المذكور، فإن قيل: إذن يكون من باب تفريقِ الخبر لا جمعِهِ، وقد جعله من باب جمعِهِ، أُجيبَ: بأنّه من باب جمعِه في اللفظ، فليُتأمَّل، وكان هذا الكلام وما قبله هو منشأُ اختلاف النقل عن سيبويه»[١٩].

٤. ذكر ابن هشام أنّ النحاة اشترطوا الاشتقاق في النعت، ومن الخطأ في ذلك قول الكثيرين في نحو: (مررت بهذا الرجل) أنّ (الرجل) نعت[٢٠]، فقال الشيخ: «هم الأكثرون كما يرى الرضيّ[٢١]، ومنهم سيبويه، قال ما نصُّه: «واعلم أنّ الأسماء المبهمة التي توصَف بالأسماء

التي فيها الألف واللام تَتنزَّل منزلة (أيٍّ)، وهي: (هذا، وهؤلاء، وأولئك)، وما أشبهها، وتوصَف بالأسماء، وذلك: (يا هذا الرجلُ)، و (يا هذان الرجلان) ... »[٢٢].

٥. ذكر ابن هشام أنّ سيبويه منع النعت في نحو: (مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ)؛ لأنّ نعت اسم الإشارة يكون طبقها في اللفظ، ومنْعُهُ مخالفٌ لإجازتِه في النداء[٢٣]، فقال الشيخ: «مقتضاه أنّ سيبويه أجاز في النداء تفريقَ نعتِ المُبهَم، كأن يُقال: (يا هذان الطويلُ والقصيرُ)، ولم أقفْ على هذا»[٢٤].

٦. أورد ابن هشام قول أبي عليٍّ الفارسيّ في نحو: (أوّلُ ما أقول إنّي أحمدُ الله) بكسر الهمزة على الحكاية، وذكر أنّ المسألة لم ترد عند سيبويه[٢٥]، فقال الشيخ عمر: «هذا عجيب! فقد قال سيبويه – رحمه الله – ما نصّه: وتقول: (أوّل ما أقول أنّي أحمدُ الله)، كأنّك قلت: (أوّل ما أقول الحمدُ لِلَّه)، و(أنَّ) في موضعه، وإن أردت أن تحكي قلتَ: (أوّل ما أقول إنّي أحمد الله). انتهى. والكلامُ فيه كالكلام في لفظ أبي بكر»[٢٦].

٧. وأيضًا ما جاء في مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، يقول الشيخ بعد أن ذكر قولين لسيبويه: «وهاهنا بحثٌ، وهو أنّ القومَ صرّحُوا بجوازِ حذفِ المضافِ وإقامَةِ المضاف إليه مقامَه في إعرابه، وقسّموا ذلك إلى قياسيٍّ ومسموعٍ، وذُكر في التسهيل أنّ ضابطَ ذلك أنّهُ إذا امتنع استقلال المضاف إليه بالحكم فهو قياسيّ، نحو: {**وَٱسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ**}[٢٧] و{**وَأُشۡرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ** }[٢٨] إذ القريةُ لا تُسألُ، والعجلُ لا يُشربُ، وإن لم يمتنعْ ذلك فهو سماعيٌّ»[٢٩].

المبحث الثاني: موقف أبي حفص الفاسي من مسائل الخلاف النحويّ

المطلب الأوّل: ترجيحات أبي حفص الفاسيّ

درج الشيخ أبو حفص الفاسيّ على أن يكون له موقف ورأي في كثير من المسائل التي تناولها في كتابه، فلم يكن مجرّد ناقلٍ للنصوص يسطِّر آراء العلماء فيها من دون إبداء الرأي، بل الناظر في كتابه يجد له آراءً قد بثّها في صفحات كتابه، منها ما خالف فيه العلماء، ومنها ما رجّح فيه رأيًا على آخر، مُستعينًا ببعض الألفاظ كـ (الظاهر)، أو (الصواب)، وهي على النحو الآتي:

١. ترجيحه لرأي الرضيّ الذي يرى أن لا فرق في العطف بين الواو والفاء و(ثُمَّ) و(أو) في جملة (هند لقيت زيدًا وأباها)[٣٠] إذ قال الشيخ: «وهذا هو **الظاهر**، وأمّا قول المصنّف في حواشي التسهيل في الفرق بين الواو وغيرِها: (إنّ الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها بمنزلة اسم مثنّى فيه ضمير)، ففيه أنّ ذلك لأجل ما تفيده من الجمع، وهو قَدْرٌ مشتركٌ بينَها وبين غيرِها؛ لأجل كونها لا تقتضي خصوصيّة الترتيب»[٣١].

٢. وكذلك ما جاء في مسألة البدل واشتراط العلماء فيه صحّة حلوله محلَّ المُبدَل منه، وتضعيف الدماميني[٣٢] لهذه القاعدة[٣٣]، فجاء ترجيح الشيخ لصِحّتها قائلًا: «**الظاهر** أنّ القاعدة صحيحة، وليس المُرادُ بحلول البدل محلَّ المُبدَل منه اطّراحَ المُبدَل منه وإهدارَهُ مع بقاء العامل بحاله، وإنّما المرادُ صحَّةُ تَعلُّق ذلك العامِل بالبدل، وتسلّطِهِ عليه»[٣٤].

٣. ومن ذلك ما جاء في مسألة حذف عامل المصدر المُؤكِّد، فقد منعها ابن مالك، وأجازها ابنه[٣٥]، فرجّح الشيخ عمر رأي ابن مالك بقوله: «**والصوابُ** في المسألة مع الناظم، والأمثلةُ التي استدلّ بها ولَدُهُ على الحذف هي من قبيل ما جيء به بدلًا من التّلفّظِ بفعلِه، والحذفُ فيها مُسلَّمٌ عند الناظم»[٣٦].

٤. وأيضًا ترجيحه لرأي الشيخين عبد القاهر والزمخشريّ في تقديرهما حذف المفعول من قوله تعالى: **{وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ}**[٣٧] فقد قدّرا حذف المفعول للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم[٣٨]، في حين كان رأي السكّاكيّ[٣٩] أنّ الحذف لمجرّد الاختصار، وأنّ المُراد يسقون مواشيَهُم، وتذودان غنمهما[٤٠]، يقول الشيخ: «وبعد كتبي هذا ظهر لي أنّ ما ذكره الشيخان عبد القاهر والزمخشريّ أولى **بالصواب** ممّا ذكره السكّاكيّ ومن تبِعَه»[٤١].

٥. وكذلك في الخلاف في مسألة حذف نون الفاعل أو نون الوقاية من بعض الألفاظ واختيار ابن مالك أنّ المحذوف هي النون الأولى وهي نون الفاعل[٤٢]، فرجّح الشيخ هذا الرأي بقوله: «**فظاهره** ما قال في التسهيل؛ لأنّه جاء به في سياق حذفِ أُولَى النونين»[٤٣].

المطلب الثاني: ردوده

من الأمور التي تُحسب للشيخ عمر الفاسيّ أنّه لم يكن تابعًا في رأيه للعلماء الذين سبقوه، بل كانت له شخصيّة علميّة متفرّدة، ولذلك نجد له ردودًا واعتراضات على العلماء في بعض المسائل، وإنّما كان ذلك لغزارة علمه، وسعة اطّلاعه، ويمكن استعراض بعضٍ من ردوده على مَن سبقَه، وهي على النحو الآتي:

١. ردُّه على ابن عصفور (ت٦٦٩هـ):

ردَّ الشيخ أبو حفص الفاسيّ على ما ذكره ابن عصفور من أنّ سيبويه يمنع عودة الضمير على متأخّر لفظًا ورتبةً[٤٤]، فقال الشيخ: «يُردُّ ما نسبه ابن عصفور إلى سيبويه بقوله: وزعم الخليلُ – رحمه الله – أنّه يُقالُ: (مررتُ بهِ المسكينِ)، على البدل، وفيه معنى الترحُّم، وبدلُهُ كبدلِ (مررتُ بهِ أخيكَ) ... والشاهد في قوله: وبدلُه كبدلِ (مررتُ بهِ أخِيكَ)... إلى آخره. لا يُقالُ: إنّما نسبَ

الجوازَ في الكتابِ إلى الخليلِ، ولا يلزمُ أنْ يوافِقَهُ في رأيِهِ، لأنّا نقول: عُلِمَ باستقراءِ كلامِهِ موافقتُهُ للخليل فيما يذكُرُ، عندما لم يُصرّحْ بالمخالفة[٤٥]»[٤٦].

٢. ردّه على ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

وذلك في مسألة نعت فاعل (نِعم، وبئس) في قول الشاعر: (نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ...)، فقد منعه ابن مالك إذا قُصِد بالنعت التخصيص، مع إقامة الفاعل مُقامَ الجنس؛ وذلك لأنّ تخصيصه يكون منافيًا لذلك القصد[٤٧]، فقال الشيخ عمر: «لا منافاة، إذ لم تتعلّق الإرادةُ أوّلًا إلّا بمدحِ هذا الجنس الخاصّ من حيث خصوصُه، وهو مع ذلك عامٌّ لصدقِهِ على كثيرين، وليت شعري ماذا يقول في البيت مع أنّ تخريجَه على البدل لا يخلص؛ لحصول التخصيص بالبدل أيضًا»[٤٨].

٣. ردُّه على الرضيّ الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ):

من ذلك ما جاء في رأي الرضيّ أنّ النحاة متّفقون أن لا تجيء بعد (إذا) المفاجأة إلّا الجملة الاسميّة؛ فرقًا بينها وبين (إذا) الشرطيّة من أوّل الأمر[٤٩]، فردّ الشيخ هذا القول: «وقد علمتَ أنّ حكايةَ الإجماع منقوضةٌ بما نقله الأخفش، وكيف، وما نقلَه عن النحاة من تجويزِ النصبِ صريحٌ في عدم اختصاصِها بالجملة الاسميّة، فأيُّ اتّفاقٍ يصحُّ مع ذلك على الاختصاص بها، بل معنى الاتّفاق: إنْ صحَّ الاتّفاقُ على عدم إيلائِها الفعلَ في اللفظ، والحاصلُ أنّ دعوى الاتّفاق على الإطلاق، مع تصريحِ النحاة بجواز الاشتغال، تناقض»[٥٠].

وأيضًا زعم الرضيّ في قوله تعالى: {**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**}[٥١]، أنّ المعنى لا يتفاوت في أن تجعل الفعل خبرًا أو صفةً؛ لأنّ المعنى في حال جَعْل (خلقناه) خبرًا: كلُّ مخلوقٍ مخلوقٌ بقدرٍ، والمعنى في حال جَعْل (خلقناه) صفةً: كلُّ شيءٍ مخلوقٌ كائنٌ بقدرٍ[٥٢]، فردَّ عليه الشيخ بقوله: «وليس كما زعم، إذ الصفةُ من حيث تقييدُها بالمسند إليه تُوْهِم ما يراه المعتزلةُ، ولا كذلك الخبر»[٥٣].

٤. ردُّه على ابن هشام (ت٧٦١هـ):

وضع الشيخ أبو حفص الفاسيّ حاشيته هذه للتعليق على عبارات ابن هشام في المغني بأشكالٍ متنوّعة وأنماط شتّى، وكان من بين أشكال التعليق على ابن هشام هو الردُّ على بعض ما ورد في كتابه المغني ممّا يراه يستحقّ الردّ، ومن تلك الردود:

أ. ردّه على ما جاء في قول ابن هشام في حرف العطف الواو وأنّها تنفرد عن سائر أحرف العطف بأمور منها عطف ما لا يُستغنى عنه كـ(اختصم زيد وعمرو)، وأنّ هذا الأمر من الأدلّة القويّة على عدم إفادتها الترتيب[٥٤]، يقول الشيخ: «هو ضعيف؛ لأنّ القائلَ بإفادتها الترتيب لا يمنعُ خروجَها عنه بقرينةٍ، وكونُ معطوفِها ممّا لا يُستغنى عنه قرينةٌ تَمنَعُ مِن الترتيب»[٥٥].

ب. يرى ابن هشام أنَّ النحويّين قد توهّموا حين أجازوا الاشتغال في مثلِ قولنا: (خرجتُ فَإذا زيدٌ يضْربُهُ عَمْرٌو) ويعجب أنّ ابن الحاجب أجاز أن تكون (إذا) للمفاجأة، فيكون لزامًا مجيء المبتدأ بعدها، فجاء ردُّ الشيخ بقوله: «ومع تصريح النحاة بجواز الاشتغال كما نقل ابنُ الحاجب والرضيّ[٥٦]، وتصريحُ سيبويه[٥٧] بذلك حسبما رأيتَ، وإشارةُ ابن الحاجب إلى المعارضة بين ذلك، وإيجابُهم وقوعَ المبتدأ والخبر بعدها، وانفصالَهُ عن المعارضةِ بما ذكره، كيف يصحُّ قول المصنِّف: ومن العجب أنّ ابن الحاجب ... إلى آخره، أم كيف تُعدُّ إجازة الاشتغال وَهَمًا، على أنّه ممّن يُثبتُ الخلافَ في دخول (إذا) على غير المبتدأ والخبر، وإنّما كان ينبغي له أن يُعارِض بين ما هو الصحيح عِندَهُ ... وبين إجازةِ سيبويه وغيرِه من النحاة الاشتغال بعد (إذا)، ثُمَّ يحاول الانفصال عن المعارضةِ بنحو ما ذكرَه ابنُ الحاجب، وأمّا ما اقتضاهُ صنيعُهُ مِن أنّ ابنَ الحاجب جمعَ بين متنافيين من غير أن يشبّه للتنافي بينهما، فليس بظاهر»[٥٨].

ت. وكذلك ما جاء في ردّه على ابن هشام في مسألة وقوع (الرجل) نعتًا لـ(هذا) في جملة (مررت بهذا الرجل) فابن هشام يرى أنّ تسمية سيبويه له نعتًا تسامح[٥٩]، فقال الشيخ: «أيْ: وإنّما أراد أنّه عَطْفُ بيانٍ، وقد قدّمنا من كلامِه ما هو صريحٌ في خلاف ذلك»[٦٠] فسيبويه ينصُّ على وقوع (الرجل) نعتًا لاسم الإشارة (هذا) ولم يتسامح فيه، بل ذكره في مقابل مصطلحات البدل والعطف[٦١].

ث. وكذلك ما جاء في مسألة حذف الشيء وتوكيده، يرى ابن هشام أنّ الحذف لدليل وتوكيده لا تنافيَ بينهما؛ لأنّ المحذوف مع وجود الدليل كالمذكور[٦٢]، فردّ الشيخ: «أقول: بل بينهما تنافٍ كما قرّرنا قبل، وليس المحذوف لدليل كالمذكور من كلِّ جهة»[٦٣].

ج. ردُّه على ما جاء في رأي ابن هشام في قوله تعالى: {**أَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ**}[٦٤] أنّه يصحُّ أن يُقال: (السماوات) مفعول، كما أنَّ (الضرب) مفعولٌ، في حين لا يصحُّ أن يُقال: إنّها مفعول بها، كما نقول: (زيد) مفعول به[٦٥]، فقال الشيخ: «أقول: هذه التفرقة غيرُ صحيحةٍ؛ لأنّها إن كانت بالنظر إلى مصطلح القوم فلا نُسلِّم أنّ الاصطلاحَ كما ذكر، بل الأمرُ فيه بالعكس، وإن كان بالنظر إلى المعنى فالكلّ صحيحٌ، إذ السماوات مفعولةٌ، أي: مُنشأةٌ ومُخترعَةٌ، ومفعولٌ بها الخلقُ، أي: موقوعٌ عليها»[٦٦].

ح. وأيضًا ما جاء في مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قوله تعالى: {**وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**}[٦٧] إذ يرى ابن هشام أنّ جواب الشرط لم يُذكر وإنّما تقدّم ما يشبه الجواب في المعنى، وأمّا أن يُقدّر الجواب بعدهما ثُمَّ يقدَّر مقدّمًا فلا وجه له[٦٨]، فردَّ الشيخ: «أقول: بل له وجهٌ، وهو محاولةُ أن يكون

الأوّلُ وجوابُهُ جوابًا عن الثاني، أيْ: إن كانَ اللهُ يريدُ أن يغويَكم فإن أردتُ أن انصحَ لكم فلا ينفعُكم نصحي، وهذا هو الذي يرشدُ إليه المعنى المفهومُ من التركيب، وأمّا جَعْلُ الشرط الثاني قيدًا في جواب الأوّل فلا يُغني عن تقدير الجواب، فليكن جواب الثاني هو جواب الأوّل في المعنى، فإن أريد مع انضمام الشرط الأوّل إليه فهذا تقديرُ الجمهور، وهو مقتضى التركيب، وإن أريد بدونه ففيه إخراجُ الكلامِ عن معناه»[٦٩].

٥- ردُّه على السيّد الجرجانيّ[٧٠] (ت٨١٦هـ):

وذلك حين قال السيّد الجرجانيّ إنّ جملة (مَن قام؟) أصلها (أقام زيدٌ أم عمرٌو) وليس (أزيدٌ قام أم عمرٌو)[٧١]، فقال الشيخ: «لكنّي لم أزل أستشكِلُ ما ذكره السيّد من أنّ الأصل في: (مَن قام؟)، (أقام زيدٌ أم عمرٌو؟) ووجْهُ الإشكالِ أنّ (مَن قام؟) سؤالٌ عن خصوصيّة الفاعل، مع العلم بأنّ أحدًا قام، ولهذا يُجاب بـ (زيد) ونحوِهِ ممّا يفيد تشخّصه، ومن المقرّر أنّ المسؤولَ عنه هو الذي يلي الهمزةَ، ولهذا فرّق الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز بين قولِك: (أقلت شعرًا قطّ؟)، وقولك: (أنت قلت شعرًا قطّ؟)، فصحّح الأوّل دون الثاني، قال: إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل مَن هو في مثل ذلك»[٧٢].

٦- ردُّه على الدماميني (ت٨٢٧هـ):

أ. وذلك في القول إنَّ الظاهر يغني عن الضمير الرابط على قلّة، فزعم الدماميني أنّه ليس في تسهيل ابن مالك ما يدلُّ على ذلك[٧٣]، فردّ الشيخ بقوله: «فقول الدماميني: وليس في التسهيل ما يدلّ على قلّته، لا يصحُّ، وقد سبق كلام سيبويه في الخبر، وأنّ إقامة الظاهر فيه مُقام المُضمَر ضعيفة، وجعلها الرضيّ خاصّة بالشعر، على مذهب سيبويه»[٧٤].

ب. ذكر الدماميني أنّ أهل العربيّة منعوا أن يُبدلَ الظاهرُ من المُضمَر؛ وذلك لأنّهم اشترطوا في البدل أن يصحَّ حلوله محلَّ المُبدَل منه، فهذه القاعدة منظور فيها[٧٥]، فردَّ الشيخ بقوله: «الظاهر أنّ القاعدة صحيحة، وليس المُرادُ بحلول البدل محلَّ المُبدَل منه اطّراحَ المُبدَل منه وإهدارَهُ مع بقاء العامل بحاله، وإنّما المُرادُ صحَّةُ تَعلُّق ذلك العامِل بالبدل، وتسلّطِهِ عليه، ويكونُ ذلك هو المقصود بالذّات ...»[٧٦].

٧. ردُّه على الشّمنّيّ[٧٧] (ت٨٧٢هـ):

يرى الشّمنّيّ في مسألة تنوين الضرورة أنّ وجود علّتين في الاسم لا يكون مُنافيًا للصرف مُنافاة حقيقيّة حتّى لا يُمكن أن يجتمعا معه في نفس الأمر، وإنّما هو مُنافٍ له مُنافاة اعتباريّة[٧٨]، فبيّن الشيخ معنى إباحة الصرف بقوله: «معنى إباحتِها صرفهُ: إباحتُها تنوينَهُ، لا أنّها صيّرته

متمكّنًا، أيْ: غيرَ شبيهٍ بالفعلِ؛ لثبوت الشبه حالتَها، وحينئذ فالتنوين الموجود عندها لا يدلُّ على تمكّن الاسم، فليس تنوينَ تمكينٍ، وما ذكره الشّمنّيّ هاهنا لا عِبرة به»[٧٩].

المبحث الثالث: مذهبه النحويّ

من خلال النظر في كتاب (بغية الأريب) يظهر أنّ الشيخ عمر الفاسيَّ كان ميّالًا للمذهب البصريّ من خلال تبنّيه لآرائهم في أغلب المسائل، فيصفُهم بالمحقّقين، ونجده يقدّم رأي سيبويه على مَن سواه، فيجعله الفصل في الخلاف بين النحاة، أو يستشهدُ برأي مَن يوافق البصريّين، ولكنّه مع هذا لم يكن متعصّبًا لهم، بل أحيانًا يذكر من آراء الكوفيّين ما يدلّلُ به على رأيه، وفي أحيان أخرى نراه يذكر المسائل من غير أن يقدّم رأيًا على آخر.

١. فمن المواضع التي وقع فيها الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ما جاء في مسألة عمل جواب الشرط في الاسم المتقدّم على الأداة، فالبصريّون منعوا أن يعمل جوابُ الشرط المجزوم بالاسم المتقدّم على الأداة، وأجازه الكوفيّون[٨٠]، فنجد الشيخ يذكر قول سيبويه مُستدلًّا به في هذه المسألة، فيقول: «قال في الكتاب: وممّا لا يكون في الاستفهام إلّا رفعًا قولُك: (أعبدُ الله إن تره تضربْهُ) وكذلك إنْ طَرحْتَ الهاء مع قبحِهِ فقلتَ: (أعبدُ الله إن ترَ تضربْ) فليس للآخِر سبيل على الاسم؛ لأنّه مجزوم، وهو جواب الفعل الأوّل، وليس للفعل الأوّل سبيل؛ لأنّه مع (إن) بمنزلة قولك: (أعبدَ الله حين تأتي تضرب)، فليس لعبدِ الله في (تأتي) حظٌّ؛ لأنّه بمنزلة قولك: (أعبدَ الله، يومَ الجمعة أضربُ)، ومِثْلُ ذلك: (زيدٌ حين أضربُ يأتيني) ؛ لأنّ المُعتمِدَ على زيد آخرُ الكلام، وهو (يأتيني)، وكذا إذا قلت: (زيدًا إذا أتاني أضرب)، وإنّما هي بمنزلة (حين)، فإنْ لم تجزم الآخِر نصبتَ، وذلك قولك: (أزيدًا إنْ رأيت تضربُ)،... [٨١]»[٨٢].

٢. وكذلك ما جاء في مسألة ضمير النصب المنفصل الذي يقع بعد ضمير النصب المتّصل، فجعله البصريّون بدلًا، في حين جعله الكوفيّون توكيدًا[٨٣]، فذكر الشيخ الأقوال التي تؤيّد رأي الكوفيّين ثم أتى برأي الشاطبيّ[٨٤] وهو يرجّح قول البصريّين بقوله: (والظاهر مذهب البصريّين)، ثمَّ يسرد بعد ذلك أقوال سيبويه، ليستخلص رأيه من رأي الشاطبيّ فيقول: «وحاصل ما أشار إليه الشاطبيّ في دفع التحكُّم: أنّ منشأ الفرقِ بين المرفوع والمنصوب حيثُ جازَ في المرفوع أن يكونَ توكيدًا، دون المنصوبِ، هو استعمالُ العربِ، وتفرقتُهم بين التوكيدِ والبدلِ، حيث قالوا في الأوّل حالتي النصب والجرّ: (رأيتُك أنتَ، ومررتُ بكَ أنتَ)، كما قالوا في المرفوع: (قمتَ أنتَ)، وفي الثاني حالتيهما: (رأيتُك إيّاك، ومررتُ بك بك)، فَفَهِمَ النحاةُ بمشافهتِهم أنّ هذين التركيبين ليسا على ذوقٍ واحدٍ، بل الأوّل على ذوق التوكيد، والثاني على ذوق البدل»[٨٥].

٣. وأيضًا ما جاء في مسألة عدم جواز تقدّم التمييز على عامله كما هو الأمر في الحال، فذكر ابن هشام أنّ ذلك لا يجوز على الصحيح، وهو رأي سيبويه، وأكثر البصريين، وذهب بعض الكوفيين ووافقهم المازنيّ والمبرّد من البصريين إلى جواز ذلك[٨٦]، فعلّق الشيخ على رأيه ذلك بقوله: «مقابلهُ للمازنيّ، والكسائيّ، والمبرّد، ووجهُ المنعِ أنّه في الأصل فاعل للفعل المذكور، كما في: (طابَ زيدٌ أبًا)، أو فاعلٌ مطاوعُ الفعل المذكور، نحو: { **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**}[٨٧]، أي: تفجّرت عيُونها، أو فاعل ذلك الفعل، نحو: (امتلأ الإناءُ ماءً)، أي: ملأهُ الماءُ، والفاعل لا يتقدّم على الفعل، فكذا ما بمعناه»[٨٨].

٤. وكذلك لمّا تطرّق في بعض المسائل إلى (إنّ) وأخواتها، فجعلها خمسةً، وقد وافق بذلك رأي سيبويه الذي جعل (أنّ) فرعًا على (إنّ)[٨٩]، وقد عدّها بعضُهم ستّة[٩٠]، فقال الشيخ: «قال ذلك في آخر ما ينتصِبُ فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة»[٩١].

٥. ومن ذلك أيضًا ما جاء في مسألة رافع الفعل المضارع، فالكوفيّون يرون سبب الرفع تجرّد الفعل من عوامل النصب والجزم، في حين يرى البصريّون السبب هو قيامه مقام الاسم، وهو الذي اختاره ابن هشام ورجّحه[٩٢]، فعلّق الشيخ مؤيّدًا له بالقول: «هو مذهب سيبويه، قال – رحمه الله –: هذا بابُ وجهِ دخول الرافع في هذه الأفعال المضارعةِ للأسماء... [٩٣]»[٩٤].

ومن تقريبه لمذهب الكوفيّين ما جاء في مسألة دلالة حرف العطف الواو على الترتيب، فرأي سيبويه أنّها تفيد الجمع المطلق بين المتعاطفين، أمّا الكوفيّون ومنهم الفرّاء فقالوا بإفادتها الترتيب، وهو ما ضعّفه ابن هشام؛ لأنّ عطف ما لا يُستغنى عنه هو من أقوى الأدلّة على عدم إفادتها الترتيب[٩٥]، فقال الشيخ: «هو ضعيف؛ لأنّ القائلَ بإفادتها الترتيب لا يمنعُ خروجَها عنه بقرينةٍ، وكونُ معطوفِها ممّا لا يُستغنى عنه قرينةٌ تَمنَعُ مِن الترتيب»[٩٦].

وكذلك ما جاء في مسألة الضمير التالي للوصف، نحو: (أقائمٌ أنت)، فقد أوجب الكوفيّون في الضمير الابتدائيّة، فضعّف ابنُ هشام رأيهم ونعته بالبطلان؛ لأنّه سيفصل بين العامل ومعموله بأجنبيّ[٩٧]، فقال الشيخ: «الكوفيّون لا يسلّمون أنّه أجنبيّ؛ لقولِهم بترافع الجزئين»[٩٨].

ومِن المواضع التي لم يقدّم فيها رأيًا على آخر ما جاء في مسألة ناصب المُنادى، إذ قال ابن هشام في جملة (يا عبدَ الله) تقديرها: (أدعو عبدَ الله)[٩٩]، فقال الشيخ: «هذا يأتي على القولين في ناصب المنادى، هل هو الفعل المقدّر، وهو رأي سيبويه، أو هو حرف النداء؛ لسَدِّهِ مسدَّ الفعل، وهو مذهب المبرِّد» [١٠٠].

الخاتمة

الحمد لله في آخر الكلام كما له الحمد في أوّل الكلام، فبعد العرض السابق لتحقيقات الشيخ أبي حفص الفاسيّ في حاشيته، وموقفه من الخلاف النحويّ نُوجز أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث:

١.بيّن البحث مكانة عالِم مغربيٍّ كبير نذر نفسه لخدمة اللغة العربيّة فألّف كتابًا على درجة كبيرة من الأهميّة.

٢.كشف البحث عن تنوع المصادر التي استقى منها الشيخ مادته العلميّة.

٣.أوضح البحث أنَّ الشيخ لم يكن مجرّد ناقلٍ للنصوص بل كانت له اعتراضات وردود على كثيرٍ من العلماء.

٤.بيّن البحث دقّة الشيخ الفاسيّ وأمانته في نقل النصوص، فهو لم يترك مسألة فيها رأي إلّا ونراه يقف عليها ويوثقها.

٥.أظهر البحث أنّ الشيخ كان عالِمًا مُنصفًا، فلم نلحظ عليه تعصبًا لمذهب على حساب آخر، مع كونه ميّالًا للمذهب البصريّ.

٦.كشف البحث عن اهتمام الشيخ بآراء سيبويه، فنراه يعتمد عليها كثيرًا في ترجيح مسألةٍ أو ردّها، فكأنّه جعل قول سيبويه دليلًا على صحّة المسألة من عدمها.

٧.كشف البحث عن اهتمام الشيخ بالسماع، فنراه يورد نصوصًا قرآنيّة وأبيات شعر معضّدًا بها رأيه.

٨.اعتنى الشيخ كثيرًا بتوثيق النصوص وبيان مواضعها في المصادر التي نقل منها.

٩.تبيّن في البحث أنّ الشيخ على الرغم من اعتراضه على كثيرٍ من آراء العلماء ورده عليهم لكنّه التزم درجة عاليةً من الأدب والتواضع.

الهوامش

(١) ينظر: الحياة الأدبيّة في المغرب على عهد الدولة العلويّة: ٣٠٦، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس: ٣٨٤.

(٢) ينظر: سلوك الطريق الواريّة: ١٥٤، وسلوة الأنفاس: ٣٨٤.

(٣) البيتان من البحر الكامل، ينظر: سلوة الأنفاس: ٣٨٤.

(٤) ينظر: الحياة الأدبيّة في المغرب: ٣٠٦.

(٥) ينظر: طبقات الحضيكيّ: ٣٦١، وشجرة النور الزكيّة: ٣٥٦، والأعلام للزركليّ: ٢٧/٦.

(٦) ينظر: طبقات الحضيكيّ: ٥٢٤، وثمرة أنسي: ٧٩، وإتحاف المطالع: ٥٥/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٠/٥.

(٧) ينظر: الحياة الأدبيّة: ٣٠٧، وسلوة الأنفاس: ٣٨٦، وجواهر الكمال: ٦٥.

(٨) ينظر: الحياة الأدبيّة: ٣٠٨.

(٩) ينظر: الحياة الأدبية: ٣٠٨.

(١٠) ينظر: طبقات الحضيكي: ٥٢٤، وسلوة الأنفاس: ٣٨٦، وجواهر الكمال: ٦٥، وشجرة النور الزكية: ٣٥٧.

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٨.

(١٢) بغية الأريب: ١٣٦، والنص المخطوط: /٣٨و/.

(١٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦١.

(١٤) أي: قوله تعالى: ﴿ **هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ** ﴾ سورة الإنسان: من الآية: ١.

(١٥) بغية الأريب: ١١٦-١١٧، والنص المخطوط: /٣٧و/.

(١٦) ينظر: الكتاب: ١/٦٣-٦٥.

(١٧) هو أبو داود جارية بن الحجّاج بن حذاق الإياديّ، شاعرٌ جاهليٌّ مقلٌّ، وهو أحد نعُّات الخيل المُجيدِين، توفي سنة ٧٩ ق هـ. ينظر: الاغاني: ١٦/٤٠٢، والاعلام للزركلي: ٢/١٠٦.

(١٨) البيت من البحر المتقارب في ديوانه: ١١٢. الشاهد فيه: أنّه لم يُعدِّ لفظ (كل) واستغنى عن الإعادة لذكرها في أوّل الكلام، ولقلة التباسه، والتقدير: وكل نارٍ توقُّد بالليل نارا. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٤٤.

(١٩) بغية الأريب: ٢١٢-٢١٣، والنص المخطوط: /٥٠ظ/.

(٢٠) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٢.

(٢١) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية:٢/٢٨٩.

(٢٢) بغية الأريب: ٢٦٠، والنص المخطوط: /٥٧و/.

(٢٣) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٩.

(٢٤) بغية الأريب: ٢٦٥، والنص المخطوط: /٥٨و/.

(٢٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٨٦.

(٢٦) بغية الأريب: ٢٨١، والنص المخطوط: /٦٠ظ/.

(٢٧) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

(٢٨) سورة البقرة: من الآية ٩٣.

(٢٩) بغية الأريب: ٣٠٢، والنص المخطوط: /٦٤و/.

(٣٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٤٣.

(٣١) بغية الأريب: ٢٢٣، والنص المخطوط: /٥١ظ/.

(٣٢)هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزوميّ، المعروف بابن الدماميني، من تصانيفه: شرح مغني اللبيب في النحو، وجواهر البحور في العروض، توفي سنة ٨٢٧هـ. ينظر: بغية الوعاة: ١/٦٦، والأعلام للزركلي: ٦/٥٧.

(٣٣) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٥٨١-٥٨٢.

(٣٤) بغية الأريب: ٢٧٠، والنص المخطوط: /٥٩و/.

(٣٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٩٣.

(٣٦) بغية الأريب: ٢٨٨، والنص المخطوط: /٦٢و/.

(٣٧) سورة القصص: من الآية ٢٣.

(٣٨) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٦١/١، والكشاف للزمخشريّ: ٤٠١/٣.

(٣٩)هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكيّ، النحويّ، من كتبه: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة، توفي سنة ٦٢٦هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٣٦٤/٢، والأعلام للزركلي: ٢٢٢/٨.

(٤٠) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكيّ: ٢٢٩.

(٤١) بغية الأريب: ٢٩٠، والنص المخطوط: /٦٢و/.

(٤٢) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٥.

(٤٣) بغية الأريب: ٢٩٩، والنص المخطوط: /٦٣ظ/.

(٤٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٩.

(٤٥) الكتاب: ٧٥/٢.

(٤٦) بغية الأريب: ٢١٥، والنص المخطوط: /٥٠ظ/.

(٤٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ١٠/٣.

(٤٨) بغية الأريب: ٢٧٣، والنص المخطوط: /٥٩ظ/.

(٤٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/١-٤٥٧.

(٥٠) بغية الأريب: ٢٧٢، والنص المخطوط: /٥٩و/.

(٣) سورة القمر: من الآية ٤٩.

(٥٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٣/١.

(٥) بغية الأريب: ٢٨٩، والنص المخطوط: /٦٠ظ/.

(٥٤) ينظر: مغني اللبيب: ٧٦٠.

(٥٥) بغية الأريب: ١٢٢، والنص المخطوط: /٣٧ظ/.

(٥٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/١-٤٥٧.

(٥٧) ينظر: الكتاب: ٩٥/١.

(٥٨) بغية الأريب: ٢٧٢، والنص المخطوط: /٥٩ظ/.

(٥٩) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٢.

(٦٠) بغية الأريب: ٢٦١، والنص المخطوط: /٥٧ظ/.

(٦١) ينظر: الكتاب: ١٩٠/٢.

(٦٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٩٤.

(٦٣) بغية الأريب: ٢٧٦-٢٨٧، والنص المخطوط: /٦١ظ/.

(٦٤) سورة العنكبوت: من الآية ٤٤.

(٦٥) ينظر: مغني اللبيب: ٨٦٧.

(٦٦) بغية الأريب: ٣١٦، والنص المخطوط: /٦٦و/.

(٦٧) سورة هود: الآية ٣٤.

(٦٨) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠١.

([٦٩]) بغية الأريب: ٢٩٦، والنص المخطوط: /٦٣و/.

([٧٠]) هو علي بن السيّد محمد بن علي الجرجانيّ، الشهير بالسيّد الشريف، من تصانيفه: المصباح في شرح المفتاح، وحاشية على المطوّل للتفتازانيّ، توفي سنة ٨١٦هـ. ينظر: كشف الظنون: ٤١٢/١، والأعلام: ٧/٥.

([٧١]) ينظر: الحاشية على المطوّل للجرجانيّ: ١٧٤-١٧٥.

([٧٢]) بغية الأريب:٢٧٦-٢٧٧، والنص المخطوط: /٦٠و/.

([٧٣]) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٩٤/١.

([٧٤]) بغية الأريب: ٢٢٩، والنص المخطوط: /٥٢ظ/.

([٧٥]) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٨١/٢-٥٨٢.

([٧٦]) بغية الأريب: ٢٧٠، والنص المخطوط: /٥٩و/.

([٧٧]) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشّمنّيّ، محدّث مفسر نحويّ، من كتبه شرح المغني لابن هشام، ومنهج المسالك الى ألفية ابن مالك، توفي سنة ٨٧٢هـ. ينظر: وبغية الوعاة: ٣٧٥/١، والأعلام: ٢٣٠/١.

([٧٨]) إذ يرى الشّمنّيّ في المنصف: ٩٩/٢: أنّ "وجود العلتين في الاسم ليس منافيًا للصرف منافاة حقيقية حتّى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الأمر، وإنّما هو منافٍ له منافاة اعتبارية، وقد اعتبروا أيضًا الاسم منصرفًا للضرورة مع العلتين، والصرف هو دخول تنوين التمكين".

([٧٩]) بغية الأريب: ١٠٥، والنص المخطوط: /٣٥ظ/.

([٨٠]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١١/٢-٥١٤، وشرح الكافية الشافية: ١٦٠٠/٣.

([٨١]) الكتاب: ١٣٢/١-١٣٣.

([٨٢]) بغية الأريب: ١٥٣-١٥٤، والنص المخطوط: /٤٢و/.

([٨٣]) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٠٥/٣.

([٨٤]) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخميُّ الغرناطيّ الشهير بالشاطبيّ، أصوليّ حافظ، من كتبه (الموافقات في أصول الفقه)، و (شرح الألفية)، توفي سنة ٧٩٠هـ. ينظر: الأعلام للزركلي: ٧٥/١، ومعجم المؤلفين: ١١٨/١.

([٨٥]) بغية الأريب: ١٩٩، والنص المخطوط: /٤٦و/.

([٨٦]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٢/٢.

([٨٧]) سورة القمر: من الآية ١٢.

([٨٨]) بغية الأريب: ١٧٨، والنص المخطوط: /٤٦ظ/.

([٨٩]) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.

([٩٠]) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٢/١.

([٩١]) بغية الأريب: ١٩٤، والنص المخطوط: /٤٧و/.

([٩٢]) ينظر: مغني اللبيب: ٨٥٧.

([٩٣]) الكتاب: ٩/٣.

(٩٤) بغية الأريب: ٣١٣، والنص المخطوط: /٦٥ظ/.

(٩٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٦.

(٩٦) بغية الأريب: ١٢٢، والنص المخطوط: /٣٧ظ/.

(٩٧) ينظر: مغني اللبيب: ٧٢٣.

(٩٨) بغية الأريب: ٢٥١، والنص المخطوط: /٥٦و/.

(٩٩) ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٣.

(١٠٠) بغية الأريب: ١٢٩، والنص المخطوط: /٣٨ظ/.

المصادر والمراجع

❖**القرآن الكريم.**

١.**إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع:** لعبد السلام بن عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن الطالب بن محمد –فتحا– ابن سودة (ت: ١٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٢.**الأعلام:** لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط/١٥ (٢٠٠٢ م).

٣.**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، كمال الدين الأنباريّ (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصريّة، ط/١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٤.**البديع في علم العربية:** لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ.

٥.**بُغية الأريب في توشيح مسائل مغني اللبيب لأبي حفص عمر بن عبد الله الفاسيّ (ت١١١٨هـ) من حرف النون إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيق: يوسف وهيب عيدان خلف، كليّة الآداب، جامعة الأنبار، ١٤٤٦هـ–٢٠٢٥م.**

٦.**تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم التركيب):** لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله غنضور، جامعة سيدي محمد عبد الله، فاس– المغرب، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ٢٠١١.

٧.**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٨.**ثمرة أنسي في التعريف بنفسي:** لأبي الربيع سليمان الحوات الشفشاوني (ت:١١٦٠هـ)، تحقيق: عبد الحق حيمر، مركز الدراسات والبحوث الأندلسيّة، المغرب.

٩.**جواهر الكمال في تراجم الرجال:** لأحمد بن محمد الكانونيّ العبديّ، تحقيق: علال ركوك، ومحمد السعيدي، ورحالي الرضواني، جمعية البحث والتوثيق والنشر، ط/١، ٢٠٠٤.

١٠.**الحاشية على المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم:** للسيّد الشريف الجرجانيّ، تحقيق: الدكتور رشيد أعرضي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٧م.

١١.**الحياة الأدبيّة في المغرب على عهد الدولة العلويّة:** للدكتور محمّد الأخضر، دار الرشاد الحديثة، ط/١، ١٩٧٧.

١٢.**دلائل الإعجاز في علم المعاني:** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط/٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٣.**سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبِر من العلماء والصالحين بفاس:** للشيخ أبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتانيّ، تحقيق: عبد الله الكامل الكتانيّ، وحمزة بن محمد الطيب الكتانيّ، ومحمد حمزة بن علي الكتانيّ، دار الثقافة مؤسسة النشر والتوزيع، ط/١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

١٤.**سلوك الطريق الواريّة في الشيخ والمريد والزاوية:** لمحمد الزبادي المنالي، تحقيق: الدكتور عبد الحي اليملاحي، تطوان، ١٤٣٣هـ–، ٢٠١٢م.

١٥.**شجرة النور الزكية في طبقات المالكيّة:** للشيخ محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفيّة ومكتبتها، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

١٦.**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٧.**شرح تسهيل الفوائد:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٨.**شرح الرضي على الكافية:** لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاز يونس بنغازي، ط/٢، ١٩٩٦م.

١٩.**شرح الكافية الشافية:** لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

٢٠.**طبقات الحضيكيّ:** لمحمد بن أحمد الحضيكي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق أحمد بومزكو، ط/١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢١.**قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:** لأبي محمد الطيّب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجرانيّ (ت: ٩٤٧هـ)، عُني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج – جدة، ط/١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٢.**الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٣.**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٣ – ١٤٠٧هـ.

٢٤.**اللطائف والظرائف:** لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبيّ (ت: ٤٢٩هـ)، دار المناهل– بيروت.
٢٥.**معجم المؤلفين:** لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٦.**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط/٦، ١٩٨٥.
٢٧.**مفتاح العلوم:** ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكيّ (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٢٨.**المنصف من الكلام على مغني ابن هشام:** لتقي الدين أحمد بن محمد الشّمنّيّ (ت:٨٢٧هـ)، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، ١٣٠٥هـ.

List sources and references

The Holy Quran

١-Ithaaf al-Mutali' bi-Wafiyat A'lam al-Qarn al-Thirteenth and Fourth: by Abd al-Salam bin Abd al-Qadir bin Muhammad bin Abd al-Qadir bin al-Talib bin Muhammad -Fath- Ibn Sawda (d. 1400 AH), edited by: Muhammad Haji, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st edition, 1417 AH - 1997 AD.

٢-Al-A'lam: by Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th edition (2002 AD.(

٣-Al-Insaf fi Masa'il al-Khilafah bayna al-Nahwiyyin: al-Basriyyin and al-Kufiyyin: by Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubayd Allah al-Ansari, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), al-Maktaba al-Asriya, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.

٤-Al-Badi' in the Science of Arabic: by Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Athir (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Mecca - Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.

٥-Bughyat al-Areeb in the Illumination of the Questions of Mughni al-Labib by Abu Hafs Omar bin Abdullah al-Fasi (d. 1118 AH) from the letter Nun to the end of the book, study and edited by: Youssef Wahib Aidan Khalaf, College of Arts, University of Anbar, 1446 AH-2025 AD.

٦-Tuhfat al-Gharib fi al-Kalam ala Mughni al-Labib (section of composition): by Badr al-Din Muhammad ibn Abi Bakr al-Damamini, edited by: Dr. Muhammad Abdullah Ghandour, Sidi Muhammad Abdullah University, Fez - Morocco, Alam al-Kutub al-Hadith, Irbid - Jordan, 1st edition, 2011.

٧-Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid: by Muhammad ibn Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i, Jamal al-Din (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 AD.

٨-Thamarat Ansi fi Ta'rifi Bi-Nafsi: by Abu al-Rabi' Sulayman al-Hawat al-Shafshaouni (d. 1160 AH), edited by: Abdul Haq Haimer, Andalusian Studies and Research Center, Morocco.

٩-Jawahir al-Kamal fi Tarajim al-Rijal: by Ahmad bin Muhammad al-Kanuni al-Abdi, edited by: Allal Rkouk, Muhammad al-Saidi, and Rahali al-Radwani, Research, Documentation, and Publication Association, 1st ed., 2004.
١٠-Al-Hashiya on the extended commentary on the summary of Miftah al-Ulum: by Sayyid al-Sharif al-Jurjani, edited by: Dr. Rashid A'radhi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 2007.
١١-Literary Life in Morocco during the Era of the Alaouite State: by Dr. Muhammad al-Akhdar, Dar al-Rashad al-Hadithah, 1st ed., 1977.
١٢-Dalā'il al-I'jāz fi 'Ilm al-Ma'ānī: by Abu Bakr Abd al-Qāhir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Jurjani (d. 471 AH), edited by: Mahmoud Muhammad Shakir Abu Fahr, al-Madani Press in Cairo - Dar al-Madani in Jeddah, 3rd ed., 1413 AH - 1992 AD.
١٣-Solace of the Souls and Conversation of the Wise with Those Who Were Buried of the Scholars and Righteous in Fez: by Sheikh Abu Abdullah Muhammad bin Jaafar bin Idris al-Kattani, edited by: Abdullah al-Kamil al-Kattani, Hamza bin Muhammad al-Tayyib al-Kattani, and Muhammad Hamza bin Ali al-Kattani, Dar al-Thaqafah, Publishing and Distribution Foundation, 1st edition, 1425 AH - 2004 AD.
١٤-The Secret Path of the Hidden in the Sheikh, the Disciple, and the Zawiya: by Muhammad al-Zubaidi al-Manali, edited by: Dr. Abdul Hay al-Yamlahi, Tetouan, 1433 AH - 2012 AD.
١٥-The Tree of the Fragrant Light in the Classes of the Malikis: by Sheikh Muhammad bin Muhammad Makhlouf, al-Salafiyah Press and its Library, Cairo, 1349 AH.
١٦-Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: by Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st ed., 1420 AH - 2000 AD.
١٧-Explanation of Facilitating Benefits: by Muhammad ibn Abdullah, ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman al-Sayyid, and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed., 1410 AH - 1990 AD.
١٨-Al-Radhi's Commentary on al-Kafiyah: by Radhi al-Din al-Istrabadhi, edited by: Youssef Hassan Omar, University of Qaz Yunus, Benghazi, 2nd ed., 1996 AD.
١٩-Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyyah: by Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jayyani, edited by: Abdul-Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD
٢٠-Tabaqat Al-Hadhiki: by Muhammad bin Ahmed Al-Hadhiki (d. 1189 AH), edited by Ahmed Boumzko, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD

٢١-Qiladat Al-Nahr fi Wafiyat A'yan Al-Dahr: by Abu Muhammad Al-Tayyib bin Abdullah bin Ahmed bin Ali Bamkhrama, Al-Hijrani (d. 947 AH), edited by: Bu Jumaa Makri and Khaled Zawari, Dar Al-Minhaj - Jeddah, 1st edition, 1428 AH - 2008 AD

٢٢-The Book: By Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.

٢٣-Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamidh Al-Tanzil: By Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Jar Allah Al-Zamakhshari (d. 538 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 3rd edition - 1407 AH.

٢٤-Al-Lata'if and Al-Zara'if: By Abdul Malik bin Muhammad bin Ismail Al-Tha'alibi (d. 429 AH), Dar Al-Manahil - Beirut.

٢٥-Dictionary of Authors: By Omar Reda Kahala, Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi Beirut.

٢٦-Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib: by Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah bin Yusuf, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr – Damascus, 6th edition, 1985.

٢٧-Miftah al-Ulum: by Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad bin Ali al-Sakaki (d. 626 AH), edited by: Naim Zarzur, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 2nd edition, 1407 AH - 1987 AD.

٢٨- al-Munsif min al-Kalam 'ala Mughni Ibn Hisham: by Taqi al-Din Ahmad bin Muhammad al-Shammani (d. 827 AH), Muhammad Afandi Mustafa Press, Egypt, 1305 AH.